**الرد على استبيان حول حقوق كبار السن من ذوي الإعاقة.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **رقم** | **السؤال** | **المعلومات والتوضيحات المطلوبة** |
| **(1)** | **يرجى تقديم معلومات عن الإطار التشريعي والسياسي المعمول به في بلدكم لضمان تحقيق الوصول الى حقوق كبار السن من ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة من كبار السن وكبار السن الذين أصبحوا معاقين.** | تحتل الوثيقة الأساسية إلى المكانة القانونية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي حددها النظام الأساسي للدولة، وعلى هذا الأساس تحظى اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة المصادق عليها بالمرسوم السلطاني رقم 121/ 2008، بقوة القانون النافذ في سلطنة عُمان، وقانون رعاية وتأهيل المعاقين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم63/ 2008. وغيرها تمثل جملة من الركائز الحقوقية، والقيم المجتمعية السائدة التي ينطلق منها ويتعامل من خلالها كبار السن من ذوى الإعاقة أبناء السلطنة فهم جزء من المجتمع العُماني يتأثرون به ويؤثرون فيه، وهم على قدم المساواة مع الأشخاص غير ذوى الإعاقة، وبالتالي فإن هذه المرتكزات تتواءم بشكل كبير مع الحقوق التي أقرتها الاتفاقية والقوانين الوطنية النافذة. |
| **(2)** | **يرجى تقديم معلومات عن التمييز ضد المعاقين من كبار السن في القانون والممارسات.** | بشكل عام كفل النظام الأساسي للدولة الحقوق والحريات المرتبطة بحقوق الانسان كافة، بدءاً بالمساواة وعدم التمييز، وغيرها من المبادئ الثمانية، والحقوق التي تضمنتها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وجاء تعبير المواطنين ليشمل كل فئات المجتمع بما في ذلك كبار السن من ذوي الاعاقة. ومن هذا المنطلق تجد أحكام الاتفاقية مجالاً لتطبيقها في النظام الأساسي. فقد ضمن النظام الأساسي للدولة حقوق وواجبات المواطنين العمانيين في العديد من المجالات، كعدم التمييز بأي شكل من الأشكال، وحرية التعبير والتجمع، وحق المشاركة في القرارات السياسية للدولة، وحق الملكية الخاصة والحق في الخصوصية الشخصية وحرية الدين والمساواة بين الجنسين. |
| **(3)** | **يرجى تقديم المعلومات والإحصاءات (بما في ذلك الدراسات الاستقصائية والتعدادات والبيانات الإدارية والمواد الأدبية والتقارير والدراسات) المتعلقة بتحقيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام وكذلك التركيز بشكل خاص على:** | |
| **ممارسة الأهلية القانونية.** | | كفل النظام الأساسي للدولة في المادة (17)بأن : المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي؛ |
| **إجراءات القبول في الخدمات الاجتماعية أو الرعاية الصحية، بما في ذلك القبول غير الطوعي.** | | تؤكد الفقرة الرابعة من المادة الثانية عشر - المبادئ الاجتماعية - الفقرة الأولى للنظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (101/1996)، بأن كفالة الدولة لمواطنيها جميعاً حق المعونة في حالة المرض والعجز وفقاً لنظام الضمان الاجتماعي، والفقرة الخامسة كذلك كفلت حق الرعاية الصحية والصحة العامة والوقاية والعلاج، وفقاً للقواعد التي يحددها القانون. |
| **كبار السن من ذوي الإعاقة الذين يعيشون في المراكز.** | | تعمل الدولة على توفير سبل الحياة الكريمة لكبار السن من خلال تنفيذ برنامج الرعاية المنزلية لكبار السن بما يؤمن بقائهم في محيطهم الأسري، وتوفير المستلزمات اللازمة لضمان ذلك، كما تقدم الدولة برنامج الرعاية النهارية لكبار السن على هيئة أندية اجتماعية مستفيدة من الموارد المتاحة في المجتمع، هذا إلى جانب أشهرت الدولة الجمعية تحت مسمى جمعية إحسان تعمل على توفير الرعاية والحماية اللازمة لكبار السن، ولا تشجع الدولة إقامة كبار السن في المراكز أو الدور إلا أنها وفرت مؤسسة تُعنى بكبار السن الذين ليس لديهم أقارب يعتنون بهم في منازلهم، على جانب توفير المساكن المدعومة من الحكومة لذوي الدخول المحدودة. |
| **الحصول على الدعم والمساعدة للعيش بشكل مستقل في المجتمع.** | | ـ تخصص السلطنة كافة أنواع الموارد: (البشرية، المادية، المالية، الزمنية) بغرض الإدماج الكامل لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام، وذلك في العديد من الوزارات والجهات المعنية مثل: (وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة القوى العاملة، وزارة الشؤون الرياضية، وزارة النقل والاتصالات، وزارة الإسكان، وزارة الإعلام، اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الهيئة العُمانية للإذاعة والتليفزيون، ... وغيرها).  ـ صرف معاش الضمان الاجتماعي لكبار السن من ذوي الإعاقة وفقاً لقاعدة الضمان الاجتماعي. |
| **الحصول على الرعاية الصحية المجانية أو بأسعار معقولة.** | | ـ تُعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وتقوم بتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن وجميع الخدمات الصحية المجانية، وتشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج الخاصة بإشراف من الدولة ووفقا للقواعد التي يحددها القانون. |
| **الحصول على سلع وخدمات إعادة تأهيل مجانية أو بتكلفة معقولة.** | | ـ أصبحت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جزء من قانون الدولة، وكفلت الاتفاقية المنحى الحقوقي والمنظور الاجتماعي عند تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث اتخذت الحكومة خطوات فاعلة نحو تعزيز وتأصيل حقوقهم بإصدار قانون رعاية وتأهيل المعاقين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (63/2008) يؤكد على التزام الدولة بتقديم الحماية والرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة بصفة عامة بمن فيهم كبار السن من ذوي الإعاقة.  ـ كما أصدرت الدولة اللائحة التنظيمية بموجب القرار الوزاري الصادر عن وزارة التنمية الاجتماعية رقم (235/2014) الذي يكفل حق جميع المواطنين في الحصول على الأجهزة التعويضية والوسائل المساعدة بالمجان.  ـ دشنت وزارة التنمية الاجتماعية بتاريخ 17 يناير 2017م خط هاتفي مجاني (1100) لتلقي الاتصالات، والإبلاغ عن حالات الإساءة، كما تم توفير خدمة الإرشاد والإحالة للوزارات والجهات المعنية عند الحاجة لذلك. |
| **الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية.** | |
| **نهاية الحياة والرعاية التلطيفية.** | | ـ تقدم السلطنة برنامج الرعاية المنزلية كبار السن من ذوي الإعاقة بالتعاون والتكامل بين وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة وجمعية إحسان في إطار منظم وفق اليات عمل معتمدة ومحددة وفقا لاختصاص كل جهة. وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية تقديم الخدمات الاجتماعية لكبار السن من ذوي الإعاقة وهي:   1. تقديم وسائل الدعم الحياتي (الاجهزة والمعينات). 2. تهيئة المنزل وفقاً لحاجة المسن (تسوية الارض 0 توسعة المداخل ... الخ) 3. الدعم المادي (معاش الضمان الاجتماعي ـ المساعدة المقطوعة ـ المساعدة المالية لمرة واحدة). 4. تمكين وتدريب الاسرة على رعاية المسن. 5. توفير الجليس / الاسرة البديلة. 6. - توجيه وارشاد الاسر اجتماعيا ونفسياً. 7. تنسيق جهود المجتمع المحلي.   ـ تحتفل السلطنة باليوم العالمي المسنين/ كبار السن من ذوي الإعاقة: يتم الاحتفال باليوم العالمي في الاول من اكتوبر من كل عام طبقا لقرار الامم المتحدة رقم 45/106 وذلك على مستوى السلطنة عموما – حيث اعتادت وزارة التنمية الاجتماعية في كل عام إقامة احتفال عام يضم برنامجه موضوعات متنوعة منها (افتتاح مشروعات جديدة في مجال رعاية المسنين/ كبار السن من ذوي الإعاقة. دراسات وبحوث في مجال رعاية المسنين لتطوير الخدمة المقدمة. جوانب إعلامية على المستوى المركزي والمحلى. تكريم المسنين/ كبار السن من ذوي الإعاقة المتميزين في العطاء ولهم دور بارز في المجتمع. تكريم وحدات الخدمات المتميزة من قبل الجهات المعنية. تكريم بعض المهتمين بتقديم الخدمة للمسنين / كبار السن من ذوي الإعاقة). |
| **(4)** | **يرجى تقديم معلومات عن وجود خدمات الرعاية طويلة الأجل في الدولة وتوضيح مدى الدعم للاستقلالية الذاتية واستقلال كبار السن من ذوي الإعاقة.** | يحظى كبار السن من ذوي الإعاقة في السلطنة باهتمام وتقدير كبير من ذويه وأفرد مجتمعه باعتباره مصدرا للمشورة السليمة لما يتمتع به من خبرة وحكمة وبصيرة في إدراك الأمور بل وتأتمر الأسرة بأوامره ونصائحه ونجعله دائما في مصدر الصدارة في كل محفل ورمزا لمكانتها في المجتمع. في هذا الإطار لم تبرز أي مشكلة تستدعى إنشاء أي مؤسسة رعائية لإيواء المسنين/ كبار السن من ذوي الإعاقة وان كانت توجد دار ايوائية تحسبا لاحتمال وجود حالات فردية من معدومي الأقارب الذين يحتاجون لرعاية ايوائية إلا إنها لا تستقبل إلا حالات قليلة ونادرة.  ـ يتم توفير:  1ـ برامج وأنشطة رعائية للمسنين/ كبار السن من ذوي الإعاقة.  2ـ توجيه المجتمع وحثهم على المشاركة في البرامج والأنشطة الموجهة للمسنين/ كبار السن من ذوي الإعاقة.  3ـ الرعاية المنزلية للمسنين (مشروع جلساء المسنين) يهدف المشروع إلى:  \* توفير البيئة الامنة والمناسبة لرعاية المسنين/ كبار السن من ذوي الإعاقة.  \* ترسيخ القيم والعادات الايجابية المستمدة من المجتمع العماني والشريعة الاسلامية.  \* تحقيق الاستقرار الصحي والنفسي والاجتماعي للمسنين من خلال العناية الصحية المنزلية من قبل جلساء مختصين.  \* التقليل من المخاطر الناجمة من العمالة الوافدة.  \* مساعدة بعض / كبار السن من ذوي الإعاقة للانخراط في سوق العمل من خلال تدريبها وتأهيلها لتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي لها والاستفادة من خبراتهم. |
| **(5)** | **يرجى وصف كيفية الوصول إلى العدالة المضمونة لكبار السن من ذوي الإعاقة. كم يرجى تقديم معلومات عن الفقه القانوني أو الشكاوى أو التحقيقات فيما يتعلق بالعنف وسوء المعاملة والإهمال ضد كبار السن ذوي الإعاقة.** | كفل النظام الأساسي للدولة في المادة (25): التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة. ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق وتكفل الدولة، قدر المستطاع، تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا؛ |
| **(6)** | **يرجى التوضيح إلى أي مدى وكيف يشارك كبار السن من ذوي الإعاقة في تصميم وتخطيط وتنفيذ وتقييم السياسات المتعلقة بالشيخوخة و / أو عجز.** | يشارك كبار السن من ذوي الإعاقة في تصميم وتخطيط وتنفيذ وتقييم السياسات المتعلقة بالشيخوخة و / أو عجز عن طريق ممثل خاص بهم ومثال على ذلك [(جمعية أصدقاء المسنين).](https://www.mosd.gov.om/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%A9/2013-12-29-09-46-17/182-2013-12-29-04-20-19/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9/384-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%86%D9%8A%D9%86) |
| **(7)** | **يرجى توفير المعلومات المتعلقة بالمبادرات المبتكرة التي اتخذت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي لتعزيز وضمان حقوق كبار السن ذوي الإعاقة وتحديد الدروس المستفادة منها.** | تفعيل الشراكة المجتمعية الحقيقية بين مؤسسات الدولة الحكومية والأهلية لتبني المبادرات التطوعية في المجالات الرعائية والصحية والنفسية لحالات المسنين والأشخاص ذوي الاعاقة في منازلهم ومحيطهم العائلي والاجتماعي، تقديراً لوضعهم الصحي والنفسي، واعترافاً بدورهم في خدمة المجتمع أثناء مسيرتهم الحياتية، وتبني البرامج التطوعية وتحويلها الى مشاريع مستدامة تساهم في التنمية الاجتماعية المستدامة. |